الفصل الرابع

الوزارتان الأخيرتان

تحريم التشكيلات الأهلية شبه العسكرية – مجلس الدولة واختصاصه – قفل باب الاستثناء للموظفين – تعديل الوزارة واشتراك السعديين فيها – اعتداد ألمانيا فى سياستها بالقوة المسلحة – سفر محمد محمود (باشا) إلى لندن – نذر الحرب فى أوربا – اتفاق ميونخ – ميثاق سعد أباد وموقف مجلس الوزراء منه – إعانة شركة (البوستة الخديوية) – فكرة اندماج الحزبين ورفضها – استجواب مزرعة الجبل الأصفر – رئيس الحكومة ومشكلة فلسطين – سفر على ماهر (باشا) إلى لندن – ثورة فى القصرين على ماهر (باشا) وكامل البندارى (باشا) – تعيين البندارى (باشا) وزيراً مفوضاً فى بروكسل – العلاقة بين الملك والسفير البريطانى – فساد الجو بين الملك ورئيس الوزارة – استقالة الوزارة .

ذكرت فى الفصلين السابقين ما صادف تأليف الوزارة التى خلفت وزارة الانتخابات من عقبات وصعاب . ولست أدرى : أكانت هذه الصعاب تقوم وتستمر ما قامت واستمرت ، لو أن محمد محمود (باشا) حرص على أن يشرك معه فى الوزارة رجال الهيئة السعدية التى تألفت برياسة الدكتور أحمد ماهر إبان الانتخابات الأخيرة ؟ لكنه لم يفعل ، بل ألف الوزارة الجديدة ولم يشرك فيها أحداً من تلك الهيئة . ولعله لم يفكر فى إشراكها فى الوزارة لأن تلك الهيئة كانت جديدة لم يصهرها الزمن ولم يثبت مبلغ ما لها من قوة على البقاء .

واجتمع مجلس الوزراء الجديد ليضع خطة التنفيذ للبرنامج الذى أعلنه محمد محمود (باشا) فى خطاب الافتتاح للحملة الانتخابية . على أننى شعرت ، فى أول اجتماع لمجلس الوزراء ، بأن الصعاب التى لاقاها محمد (باشا) فى تأليف الوزارة كان لها أثرها الفعال فى الإقبال الصريح القوى على تنفيذ هذا البرنامج ، وكأنما كان رئيس الوزراء يقول فى نفسه : « من يدرينى بعد الذى حدث ، إثر نجاحى الحاسم فى الانتخابات ، أن يكون لوزارتى بقاء مع ما يحيط بها من جو يسهل أن تترعرع فيه الأهواء ؟ » ومن ثم ترك لكل وزير أن يقوم بما يراه من إصلاح فى شئون وزارته ، ولم يتبادل مجلس الوزراء الرأى فى تنسيق

هذا الإصلاح لكيلا يُبذل جهد سدى ، ولا يتناقض اتجاه وزير مع اتجاه غيره من سائر الوزراء

مع ذلك لم يكن بد من معالجة ما عنفنا فى نقده من سياسة الوزارة الوفدية للتخلص منه والقضاء على آثاره . وقد كان فى مقدمة ما تناوله مجلس الوزراء من ذلك أمران : القمصان الزرقاء ، والاستثناء فى ترقية الموظفين والتحزب فى عزلهم .

ولم يتردد المجلس لحظة فى اختيار الوسيلة لمعالجة مشكلة القمصان الزرقاء . فهذه التشكيلات العسكرية ، أو الشبيهة بالعسكرية ، لا وجود لمثلها فى بلد ديمقراطى ، وإنما لجـأت إليها الدكتاتورية الفاشية ، ثم لجأت إليها الدكتاتورية النازية ، ثم استبقتها الدكتاتوريتان دعامة لهما وعماداً ، وذلك بعد أن استولى موسوليني عنوة على حكم إيطاليا بفضل هذه القمصان ، وبعد أن مهد بها هتلر للحصول على كثرة فى الانتخابات طوعت له من بعد أن يكون عاهل ألمانيا المطلق . أما وقمصان الوفد الزرقاء بدعة ابتكرت فى ظل الحكم وغذيت بأموال الدولة – برغم منافاتها للنظام الديمقراطى الذى تسعى مصر جاهدة لإقرار قواعده فى ربوعها – فلا يجوز بقاؤها ، ولا يجوز قيام مثلها ، بل لابد من اعتبار وجودها منافياً للنظام البرلمانى ، واعتباره لذلك جريمة يعاقب عليها القانون . ووضع التشريع الذى يحوى هذه المبادئ وصدر ، واطمأنت الوزارة بذلك إلى أنها قضت على هذه البدعة قضاءً أخيراً .

أما مشكلة الموظفين والاستثناءات والفصل من الوظيفة ، فلم تكن معالجتها يسيرة هذا اليسر . فحق الاستثناء والفصل بالنسبة للموظفين حق مقرر لمجلس الوزراء منذ عشرات السنين . والموظفون جميعاً حريصون غاية الحرص على التمسك بنظرية الحق المكتسب ، ولا يفكر أحدهم فى أن مصلحة الدولة يجب أن تسمو على حق الفرد . وقد انتقل هذا الاعتقاد إلى الوزراء أنفسهم ، وبخاصة لأن الكثيرين منهم كانوا موظفين ، فليس يسيغ أحدهم إلغاء ما كسبه الموظفون من حقوق فى حدود القانون .

كيف تعالج هذه المشكلة إذن بعد أن أثارت الاستثناءات التى أغدقتها حكومة الوفد على أنصارها ، وأثار فصلها الموظفين الذين ليسوا من حزبها ، ثائرة الرأى العام كله ؟

كنت مقتنعاً بأن إنشاء مجلس للدولة على غرار مجلس الدولة الفرنسى أول إنشائه هو العلاج لهذه المعضلة ، على أن يقف اختصاصه عند شئون الموظفين لا يتعداها . وكنت أشعر بأن هذا المجلس إذا أنشئ يحول بين مجلس الوزراء والالتجاء إلى الاستثناء من غير أن يكون لهذا الاستثناء مسوغ قوىّ لا مطعن عليه . وقد أبديت هذا الرأى فى مجلس الوزراء فأقره ، وطلب إلى لجنة قضايا الحكومة أن تضع مشروع قانون يحققه . وفى انتظار هذا المشروع

رأى مجلس الوزراء أن يتابع الخطة التى جرى عليها منذ تألفت وزارة الانتخابات ، فيقفل باب الاستثناء ولا يلجأ لحقه فيه .

وقد جرت الوزارة ، كما جرت وزارة الانتخابات من قبلها ، على هذه الخطة . وإننى لأذكر لهذه المناسبة حادثاً طريفاً نظرته وزارة الانتخابات . كان أحد الموظفين بمكتبى فى وزارة الانتخابات فى الدرجة السادسة . ولم أكن أعرفه معرفة شخصية ، بل اقترح علىّ رجل له مكانته عندى أن أنقله إلى مكتبى فأخذت باقتراحه . فلما انقضى على وجوده مديراً لمكتبى شهر وبعض الشهر طلب إلىّ من اقترح نقله أن أطلب ترقيته إلى الدرجة الخامسة ، فهى الدرجة المقررة لمن يشغل مثل وظيفته . ووضعت مذكرة بذلك أرسلتها إلى اللجنة المالية فأقرتها . وأحيلت المذكرة إلى مجلس الوزراء وعرضت عليه ، ولم يكن لرئيس الوزارة اعتراض عليها . لكن عبد العزيز فهمى (باشا) لم يلبث حين عرضت أن طلب رفضها فى إلحاح قائلا : لقد كان فى مقدور هيكل (باشا) أن يختار موظفاً فى الدرجة الخامسة ، وألا يختار موظفاً فى الدرجة السادسة يطلب ترقيته إلى الخامسة ترقية استثنائية . ولم ألح أنا فى الدفاع عن مذكرتى اعتماداً على إقرار اللجنة المالية لها ، فرأى رئيس الوزارة سحبها تفادياً من رفضها . وجاء ذكر هذه المسألة بعد زمن فى حديث جرى بينى وبين حسين سرى (باشا) وزير الأشغال فقال : « لقد أشفقت عليك حين اعترض عبد العزيز (باشا) بالشدة التى اعترض بها ، لأننى اعتقدت أن بينك وبين هذا الموظف صلة قرابة » قلت : « وما قولك فى أننى لم أكن أعرفه يوم عينته مديراً لمكتبى ، وأنه من الوجه القبلى وأنا من الوجه البحرى ؟ » فابتسم وقال : « وعلى هذا النحو تقع معظم الاستثناءات . يقرها الوزير ثم مجلس الوزراء إجابة لرجاء عضو فى البرلمان أو عين من الأعيان أو صديق ذى مكانة ، لا علم لديهم بكفاية الموظف ولا بمؤهلاته ، ويقع ذلك حياء من الوزير أن يرفض هذا الرجاء ، وحياء من المجلس أن يرفض مذكرة الوزير . ولو أن من الوزراء من يستطيع أن يقف موقف عبد العزيز (باشا) من مذكرتك لما حدث من الاستثناءات ما حدث ، ولما أثارت هذه الاستثناءات من الضجة ما أثارت ، ولما تعرضت أداة الحكم للفساد الذى تعرضت له فى عهد الوفد بارتقاء غير ذوى الكفاية إلى المناصب التى يجب أن تبقى وقفاً على الكُفاة دون سواهم » .

كذلك قال سرى (باشا) ، وقوله حق لا ريب . ولو أنه اتبع بدقة لسارت الأمور سيرة عدل تنتفى معه كل شكوى . لكن أموراً تطرأ أحياناً فلا يجرؤ الحاكمون فى مصر على مجابهتها ؛ فعلى الرغم من قرار مجلس الوزراء وقف الترقيات كلها منذ وزارة الانتخابات ،

عرضت على المجلس يوماً ترقية عمر (بك) فتحى ياور جلالة الملك ، ودار بخاطرى أن أعترض بقرار وقف الترقيات ، فإذا سرى (باشا) نفسه يغمزنى قائلا : اسكت . . هذا ياور الملك ! ولم يعترض أحد من الوزراء على الترقية . وتكرر بعد ذلك ترقية عمر (بك) فتحى ترقية استثنائية ، وأوجبت مجاملة صاحب العرش أن يتخطى مجلس الوزراء قراره بوقف الترقيات .

وجرت الأمور فى مجلس الوزراء من بعد مجرى عادياً بحتاً ، فكان جدول أعمال المجلس يبلغ إلى الوزراء قبل اجتماع المجلس بيومين أو بأربع وعشرين ساعة محتوياً على ستين أو سبعين مسألة قلَّ منها ما يقف النظر ، وأكثرها يتعلق بتسوية حال موظف أو معاش ورثة موظف أو تأجير قطعة أرض مملوكة للحكومة بإيجار اسمى ، أو ما يشبه ذلك من شئون لم أكن أتوقع أن تكون الشاغل الأهم لمجلس الوزراء . ولم تكن لى بمعالجة هذه الشئون دراية خاصة لأنها تتصل بالقانون المالى أو بقانون المعاشات مما يحفظه الموظفون عن ظهر قلب ، ولا أعرف أنا منه إلا القليل ، لأننى لم أكن موظفاً فى يوم من الأيام . ولم يدر بخاطرى أن أدرس هذه القوانين ، لأننى وجدت فى شئون وزارة المعارف وما تقتضيه من إصلاح ما يشغلنى عن مثل هذه الدراسة . بل لقد وددت لو أن هذه المذكرات التى كانت تبعث اللجنة المالية بها إلى المجلس استبعدت من اختصاصه ، ووضعت لها قواعد ثابتة تطبق عليها ، فلا تضيع وقت المجلس يوماً كاملا من أيام الأسبوع فى غير جدوى .

ولم أكن أنا الوحيد الذى شعر بهذا الشعور . بل لقد شعر بمثله غير واحد من زملائى الوزراء ، وشعر به الأستاذ محمد كامل سليم (بك) سكرتير عام مجلس الوزراء ، وأفضى بشعوره هذا إلى رئيس الوزارة ، فعرض محمد (باشا) علينا الأمر ، فكلف المجلس كامل (بك) أن يضع مذكرة برأيه فى الموضوع . وقد وضع الرجل فيه مذكرة قيمة . لكنها أجلت ، ثم أجلت ، ثم نامت فى أضابير المجلس نوماً عميقاً لا يزال متصلا إلى اليوم .

وانقضى شهر مايو ، وسافر الملك إلى مصيفه بالإسكندرية ، وأقبل شهر يونيو . وإننى لفى مكتبى بالوزارة يوم الأربعاء الأخير من شهر يوليو إذ تلقيت دعوة من رئيس الوزراء لتناول طعام الغداء بنادى اليخت الملكى بالإسكندرية ظهر الغد من ذلك اليوم . وعجبت : فيم عسى تكون هذه الدعوة ؟ ثم علمت أن الوزارة عدلت ، وأن رجال « الهيئة السعدية » اشتركوا فيها ، وأن هذه الدعوة للغداء وجهت لأعضاء الوزارة الجديدة ليتعارفوا حول المائدة ، وليحلفوا اليمين بين يدى جلالة الملك بعد الظهر من ذلك اليوم .

لم حدث هذا التعديل ؟ وأى داع دعا إليه ؟ لم أعرف من ذلك شيئاً على سبيل التحديد

أو القطع إلى ساعة وصلتنى الدعوة لتناول طعام الغداء . صحيح أن إشاعات بهذا التعديل كانت تتردد ، ولكننى لم أكن أصدقها . فقد كنت أوثر دائماً أن يضطلع بالحكم حزب واحد ، فإذا انضم إليه بعض المستقلين كان قبولهم الاشتراك معه بمثابة قبول منهم لسياسته وخططه . أما أن يشترك حزبان أو أكثر فى وزارة فلم يكن مما يروقنى إلا إذا قضت به ضرورة وطنية استدعت تأليف وزارة قومية . ولم أكن أشعر يومئذ بقيام هذه الضرورة ، وبخاصة بعد أن انتهت الانتخابات وفاز الأحرار الدستوريون فيها بالأغلبية النسبية لجميع الهيئات التى يتكون منها مجلس النواب .

وقد ذكرت فى هذه المناسبة ما حدث فى إنجلترا عام ١٩٢٤ حين فاز حزب العمال بالأغلبية النسبية ، وحين كان نوابه يؤلفون الأغلبية المطلقة مع نواب حزب الأحرار ، فأيد الأحرار العمال الذين تولوا وحدهم الحكم ، وألف مستر رامزى ماكدونالد حكومة العمال الأولى . صحيح أن وزارة العمال تلك لم تستطع أن تعمر طويلا ، واضطرت إلى إجراء انتخابات بعد عامين من تأليفها ، فاز فيها المحافظون بأغلبية ساحقة ، وقضى على حزب الأحرار البريطانى قضاء يكاد يكون مبرماً . لكن هذا الإجراء فى تأليف الوزارة من حزب واحد ، كان الإجراء الدستورى السليم ، وكنت لذلك أؤيده ، وأوَيد أن يكون مثله فى مصر . لكننى فوجئت بالتعديل الذى حدث وأدى إلى إشراك السعديين فى الحكم ، فلم يكن لى بد من قبول الأمر الواقع ، وبخاصة لأن رئيس الوزارة كان رئيس حزبى ، ولأننى بقيت فى التعديل وزيراً للمعارف ، وكنت معتقداً أننى أستطيع أن أقوم فيها بإصلاح يتحقق به للتربية وللتعليم خير وفير .

على أن ذلك لم يمنعنى ، بعد قليل ، من أن أسأل محمد (باشا) عن السبب فى هذا التعديل ، وفى إسناد وزارة المالية إلى الدكتور أحمد ماهر ، وإسناد وزارة الداخلية إلى النقراشى (باشا) ، وهاتان الوزارتان هما أكبر الوزارات وأشدها اتصالا بمصالح الجمهور المادية العاجلة ، وأقوى الوزارات لذلك أثراً فى حياة الأحزاب المصرية . وكان الرجل صريحاً فى جوابه . لقد كان اتجاه السياسة المصرية قبل أن تسند الوزارة إليه أن تسند إلى الدكتور أحمد ماهر . وأغلبية الأحرار الدستوريين على السعديين فى مجلس النواب لا تتجاوز بضعة أصوات . والمستقلون مستعدون لتأييد أية وزارة قائمة . أما وقد أبدى السعديون استعدادهم للاشتراك فى الوزارة ، فمن الخير أن يشتركوا فيها بدل أن يناوئوها مناوأة لا يستطيع أحد أن يتكهن بنتيجتها ، وقد تكون هذه النتيجة إضعاف الحزبين لمصلحة الوفد . لهذا رأى هو ،

ورأى على ماهر (باشا) والدكتور أحمد ماهر ، أن من الخير اشتراك الحزبين فى الوزارة . وتحقيقاً لهذا الخير تم التعديل ودخل فيه ، مع الدكتور ماهر والنقراشى (باشا) ، محمود غالب (باشا) والأستاذ سابا حبشى . فتولى غالب (باشا) وزارة المواصلات ، وتولى الأستاذ سابا حبشى وزارة التجارة والصناعة .

ولم يذكر محمد (باشا) سبباً لتولى الدكتور ماهر وزارة المالية والنقراشى (باشا) وزارة الداخلية إلا أنهما رغبا فى ذلك ، وأنه لم ير بأساً بتحقيق رغبتهما حرصاً على تحقيق الفكرة من اشتراك الحزبين فى الوزارة . على أن شقيقه حفنى محمود (بك) أخبرنى غير مرة أنه كان صاحب الاقتراح بإسناد الوزارتين إلى هذين الرجلين ، لأن اتصالهما بالمصالح المادية للجمهور يسرع بمن لم تتحقق منافعهم المرجوة للانصراف عن تأييد السعديين . وعجبت لهذه الحجة ، ولم أشارك صاحبها رأيه ، لا من الناحية الحزبية ، ولا من ناحية المصلحة العامة .

وأقسم أعضاء الوزارة الجديدة اليمين الدستورية بين يدى الملك ، وبدأ كل وزير يباشر عمله فى وزارته .

وكان فى مقدمة ما عرض على مجلس الوزراء ، بعد هذا التعديل بأسابيع قليلة ، إطلاق اسم المغفور له الملك فؤاد على جميع المنشآت العامة التى أنشئت فى عهده . وأبدى الوزراء جميعاً الارتياح لهذا الاقتراح والاغتباط أشد الاغتباط به . والحق أنه شيدت فى عهد الملك فؤاد معاهد عظيمة . وأعظم هذه المعاهد الجامعة المصرية (جامعة القاهرة الآن). فقد تولى الملك فؤاد رياسة إدارتها منذ سنة ١٩٠٧ حين كان أميراً ، وحين كانت هذه الجامعة أهلية ، وكانت تحارب من اللورد كرومر المعتمد البريطانى . فلما جلس فؤاد على عرش مصر ، صارت هذه الجامعة حكومية فى سنة ١٩٢٥ ، وضمت لها المدارس العليا ، فصارت كليات جامعية اختير لها من كبار الأساتذة فى أوربا من نهضوا بعبء تنظيمها تنظيماً جامعيًّا صحيحاً .

ومن الهيئات التى ساهم الأمير فؤاد فى شئونها ، ثم اهتم بأمرها بعد ارتقائه العرش ، جمعيات كثيرة ذات منفعة عامة ؛ كجمعية الهلال الأحمر ، وجمعية الإسعاف ، وجمعية الاقتصاد السياسى والإحصاء والتشريع ، وغيرها ، وغيرها .

واستجابة للاقتراح الذى عرضه رئيس مجلس الوزراء ، أطلق اسم الملك فؤاد على هذه الهيئات كلها ؛ فأصبحت الجامعة المصرية جامعة فؤاد الأول ، وأصبح مجمع اللغة العربية مجمع فؤاد الأول للغة العربية ، وهلم جرًّا . وقد فهمت منذ اللحظة الأولى أن هذا الاقتراح يثلج صدر الملك فاروق ويزيده تأييداً للوزارة ومعاونة لها فى تنفيذ خطتها .

ورحبت يومئذ بالاقتراح ، كما رحب به سائر زملائى ، ولم يمر بخاطرى ما كتبته من قبل نقداً للفرنسيين لأنهم غيروا أسماء بعض الشوارع فى باريس بعد الحرب العالمية الأولى ، فمحوا كل اسم ألمانى أو يمت للألمان بصلة ، على حين ترك الألمان اسم « ميدان باريس » علماً على أبهى ميدان فى برلين وأعظمه . والواقع أن مثل هذا المحو والتغيير لا خير فيه ، لأنه كثيراً ما يفسد أبحاث المؤرخ بعد مضى الأجيال ، كما يضر بالمعاملات بين الناس . لكن هذه المنشآت التى نسبت للملك فؤاد كانت حديثة العهد من ناحية ، فلم يكن هذا التغيير يضر بها ، كما أن ما حدث لم يغير من أسمائها إلا أن أضيف اسم الملك فؤاد إليها . صحيح أن الجامعات تنسب فى غير مصر إلى المدن التى تقوم فيها . فيقال : جامعة باريس ، أو جامعة لندن ، أو جامعة اكسفورد ، أو جامعة شيكاغو . لكن اهتمام الملك فؤاد فى إنشاء جامعة القاهرة كان عظيماً ، فلم تزد نسبتها إليه على أنها اعتراف بالجميل أقره مجلس الوزراء بعد وفاة صاحب الجميل .

وقد أدى إطلاق اسم الملك فؤاد على جامعة القاهرة إلى نتيجة لم يكن مفر منها . فقد اقترحت أنا على مجلس الوزراء بعد أسابيع من ذلك إنشاء كلية للحقوق وأخرى للآداب بالإسكندرية تكونان نواة لجامعة تقوم فى تلك المدينة ، وتعيد إلى الأذهان ما كان لها من مجد علمى عالمى كريم بعد أن أنشأها إسكندر المقدونى بزمن غير طويل ، فكان طبيعياً أن يطلق اسم الملك فاروق على هذه الجامعة الجديدة . هذا إلى ما قدرته من أن إطلاق اسم الملك فاروق عليها كان كفالة النجاح فى إنشائها . وصح تقديرى ، فلم ألبث حين اقترحت الأمر على مجلس الوزراء أن وافق عليه .

فلما أنشئت جامعات أخرى بعد ذلك فى أسيوط وفى غيرها من المدن أطلقت عليها أسماء رجال الأسرة العلوية ؛ فكانت إحداها جامعة محمد على ، والأخرى جامعة إبراهيم ، وأصبح من غير الميسور لإنسان أن يعرف مقر أى من هذه الجامعات حين يذكر اسمها ، كما كان يعرفه لو أنها نسبت للبلد الذى تقوم فيه .

* * *

وإن الوزارة لماضية فى عملها ، إذ نشرت جريدة المصرى نبأ أثار دهشتنا وكان موضع حديثنا فى مجلس الوزراء . نشرت أن على ماهر (باشا) رئيس الديوان الملكى التقى فى سر من الناس بمصطفى النحاس (باشا) رئيس الوفد وكانت بينهما خلوة لم يعرف أحد ما دار فيها . ما معنى هذا ، وما المقصود منه ؟ ! إن الانتخابات التى أجرتها الوزارة لم يمض عليها

بضعة أشهر ، وكانت معركتها قائمة على أساس من الخلاف الذى نشأ بين الوزارة النحاسية والقصر على الحقوق الدستورية . ولما تمض سنة كاملة على إقالة النحاس (باشا) ؛ هذه الإقالة التى دمغت حكمه بما لم يدمغ به حكم فى أى بلد دستورى أو غير دستورى ؛ وكان على ماهر (باشا) رئيساً للديوان يوم صدر الأمر الملكى بهذه الإقالة . ترى هل انقلبت الموازين خلال هذه الأشهر الأخيرة انقلاباً تعتبر هذه المقابلة من علاماته ؟ ! وهلا يجب أن يصارح رئيس الوزارة رئيس الديوان بأننا نريد أن نعمل فى جـــو هادئ ، إذا أريد بنا أن نحقق لمصلحة البلاد ما ألقى علينا تحقيقه ؟ ذلك أمر لابد منه ، وإلا فاستقالة الوزارة خير وأولى .

وصارح رئيس الوزارة رئيس الديوان بالأمر ، وذكر له حديثنا فى مجلس الوزراء ، فاعتذر على ماهر (باشا) بأن مقابلته مع النحاس (باشا) إنما أدت إليها المصادفة ؛ فقد التقيا وهما يسيران على كورنيش البحر بالإسكندرية ، وكان التقاؤهما على مقربة من كازينو سان ستفانو ؛ وصافحه النحاس (باشا) ، فلم يكن بد من أن يرد التحية بمثلها ، ثم سارا يتحدثان حديثاً لا علاقة له بالسياسة ولا بالوزارة ، ثم جلسا يتمان حديثهما ذاك . ووقف الأمر عند هذا التفسير ، أو هذا الاعتذار إن شئت ، وإن جعلت صحف الوفد تلح فى الأمر وتلمح فى إلحاحها إلى أن المقابلة جرت غير مرة ، وإلى أن حديثاً جرى بين الرجلين قد يودى بالوزارة ويعيد الوفد إلى الحكم .

وتعاقبت الأيام والأسابيع ونسى الناس هذا الحديث كما ينسون غيره ، واندفعت الوزارة تنفذ سياستها ، فألفت لجنة لدراسة المشروع الذى أعدته لجنة القضايا لإنشاء مجلس الدولة . ولما كنت صاحب الاقتراح بإنشاء هذا المجلس علاجاً لمشكلة الموظفين فى أمر الاستثناء والفصل فقد اختارنى مجلس الوزراء عضواً فى هذه اللجنة التى كانت تجتمع فى مكتب وزير المالية ، الدكتور أحمد ماهر (باشا) . وقد لاحظت حين اطلعت على مشروع لجنة القضايا أنه جعل لمجلس الدولة اختصاصاً واسعاً يتجاوز مشكلة الموظفين إلى كل ما يقع بين الحكومة والأفراد من منازعات . ولم أسترح أنا لهذا التوسيع فى اختصاص المجلس لأننى أومن بأن التشريع يجب أن يواجه نقصاً يحس به الناس ، وألا يتعدى مواجهة هذا النقص . وقد أنشئ مجلس الدولة أول ما أنشئ فى فرنسا محدود الاختصاص ، ثم جعل اختصاصه هذا يتسع تبعاً لطمأنينة الجمهور إلى أحكامه ولشعور الناس بالحاجة إلى توسيع اختصاصه . فلا ضير علينا أن ننشئ مجلس الدولة فى مصر لمواجهة شكايات الموظفين ، وأن

ندع الجمهور نفسه يقدر بعد اطلاعه على أحكام المجلس ، إذا كان من الخير توسيع اختصاصه ؟ ودافع عبد الحميد بدوى (باشا) رئيس لجنة القضايا عن مشروع اللجنة ، ودفع الرأى الذى أبديته بأنا يجب أن نستفيد من تجارب غيرنا من الأمم ، وأن ما مر به مجلس الدولة فى فرنسا مما أدى إلى توسيع اختصاصه يكفى لإقناعنا بأن ننشئ مجلسنا واسع الاختصاص منذ بدايته . وتشبث كلانا برأيه ؛ وانقسمت آراء اللجنة ؛ ينصر فريق رأيى وينصر فريق رأى بدوى (باشا) . وقد أدى هذا الانقسام إلى تأجيل نظر المشروع غير مرة ، ثم أدى إلى إرجائه بسبب الحوادث الخطيرة التى واجهتنا وواجهت العالم وأوشكت أن تزج به فى غمار حرب عالمية ثانية .

فقد بالغت ألمانيا ، منذ استهل عام ١٩٣٨ ، فى الاعتداد بقوتها المسلحة لتحقيق السياسة التى أعلنها عاهلها أدولف هتلر فى كتابه (كفاحى) . وقد اعتد هتلر بهذه القوة من قبل ، فألغى القيود التى فرضتها معاهدة فرساى على تسليح ألمانيا ، واضطر الفرنسيون عام ١٩٣٦ للانسحاب من منطقة (الرور) وكانوا يحتلونها بحكم تلك المعاهدة . ولم يجد هتلر يومئذ من الرأى العام العالمى معارضة ، لأنه كان يسترد لألمانيا حقوقاً سلبتها إياها الدول المنتصرة فى الحرب العالمية الأولى ، ولأن السياسة البريطانية نزعت منذ سنة ١٩٣٥ منزع التسليم لما يقوم به (الفوهرر) الألمانى تنفيذاً لهذه السياسة ، فلم تؤيد فرنسا فى اعتراضها على تصرفه . لكن (الفوهرر) تقدم منذ بدأت سنة ١٩٣٨ فى سياسة الاعتماد على القوة خطوة بل خطوات ، أزعجت إنجلترا وأزعجت العالم ؛ وجعلت الناس جميعاً يتطلعون إلى الغد القريب بعيون كلها الريبة والقلق .

فقد أراد هتلر أن يحقق ما سماه (المجال الحيوى للشعب الألمانى) . وكان هذا المجال يقتضى فى نظره أن تضم إلى ألمانيا جميع الأراضى التى تقطنها عناصر من أصل ألمانى أو تتكلم الألمانية . وتنفيذاً لهذه السياسة ، ضم النمسا إلى ألمانيا فى شهر مارس سنة ١٩٣٨ من غير حرب ، بل اكتفاءً بالتهديد بالحرب واعتماداً على (طابور خامس) فى النمسا نفسها تفاهم معه سلفاً على تنفيذ خطته . وقد خيف أن تتدخل إيطاليا لمعارضة هذه الخطوة . لكن الدوتشى (موسولينى) أخطر حكومة النمسا أنه لا يعترض التدخل الألمانى ولا يقف فى وجهه . . وكذلك تم لهتلر ما أراد ، فشكر لموسولينى موقفه .

تلفت الناس فى أرجاء العالم المختلفة إلى هذا الحادث الدولى الخطير ، وجعلوا يتساءلون : ماذا عسى يكون بعده ، وهل يؤدى هذا الاعتماد على القوة إلى نشوب حرب

أوربية ، أو حرب عالمية ثانية ؟ التقيت يوماً بمستر سمارت السكرتير الشرقى للسفارة البريطانية ، وتناول حديثنا الموقف فى أوربا وما قد يتمخض عنه إذا ضم هتلر الممر البولونى الذى يفصل بروسيا الشرقية عن سائر ألمانيا ، ومحا بذلك نصوصاً أخرى من معاهدة فرساى غير التى محاها من قبل حين سلح ألمانيا وحين أخرج فرنسا من منطقة الرور ، وحين ضم النمسا ، فكان جواب سمارت : ما أظن حرباً تنشب بسبب الممر البولونى ، أو بسبب « دانتزيج » لكنه مع ذلك لم يخف ما كان يدور بخاطر الناس من مخاوف مبعثها هذا الاعتماد على القوة وحدها فى توجيه السياسة الأوربية .

وكان طبيعياً أن تساورنا المخاوف فى مجلس الوزراء . فمعاهدة سنة ١٩٣٦ تقتضينا التزامات تقابل انسحاب القوات البريطانية من القاهرة والإسكندرية ومنطقة الدلتا إلى منطقة قناة السويس . ومن هذه الالتزامات إقامة منشآت بمنطقة القناة . وكان عثمان محرم (باشا) وزير الأشغال حين عقدت المعاهدة قد قدر نفقات هذه المنشئات بخمسة ملايين من الجنيهات . أما حسين سرى (باشا) وزير الأشغال معنا ، فقدر نفقاتها بما يزيد على اثنى عشر مليوناً من الجنيهات . وهذا مبلغ تنوء به ميزانية الدولة . أفلا يجمل بنا ، والحالة هذه ، أن نفاوض إنجلترا لتنهض هى بعبء الإنشاء ، وأن ندفع نحن لها خمسة الملايين التى قدرها عثمان محرم (باشا) ؟ !

وسافر محمد محمود (باشا) إلى لندن أوائل الصيف ، وسافر معه حسين سرى (باشا) وزير الأشغال وعبد الحميد بدوى (باشا) رئيس لجنة القضايا للتباحث مع الحكومة البريطانية فى هذا الشأن . وأتم محمد (باشا) هذه المحادثات ووقع مع الحكومة البريطانية اتفاقاً يحقق ما أردنا وعاد إلى مصر فى الأيام الأخيرة من شهر أغسطس فاستقبل بالإسكندرية استقبالا حافلا .

بعد زمن قصير من عودة رئيس الوزارة إلى مصر ، بدأ الجو الدولى فى أوربا يضطرب بالنذر المؤذنة بالحرب ؛ فقد أذاعت الأنباء أن هتلر يعتزم ضم السوديت ، وهى الجزء المجاور لألمانيا من أرض تشكوسلوفاكيا ، بحجة أن أهل هذا الجزء كلهم من عنصر ألمانى ، وأنهم يريدون الانضمام إلى وطنهم الرايخ الألمانى ، وأنهم أصحاب الحق فى تقرير مصيرهم . وشعرت إنجلترا كما شعرت فرنسا بأن هذه الخطوة تؤذن بما بعدها ، وتؤدى إلى ضم تشكوسلوفاكيا كلها ، ثم إلى ضم بولونيا ، لتدخل كلتاهما فى (المجال الحيوى للشعب الألمانى) . وإنجلترا وفرنسا قد ضمنتا سلامة بولونيا بمعاهدات عقدتاها معهـا من قبل . فإذا

تطورت الأمور بالسرعة التى ينفذ بها هتلر سياسته الجرمانية ، فلا مفر من اندلاع نيران الحرب فى القارة كلها شرقها وغربها . لذا بدأت الأنباء تتواتر من أرجاء أوربا المختلفة بما يهدد العالم من حرب ضروس قد تمتد إلى ما وراء أوربا وتصبح حرباً عالمية مخربة .

وكان طبيعياً أن تعنى مصر ، وأن يعنى مجلس الوزراء المصرى ، بهذه الأنباء . فالمعاهدة المصرية البريطانية المعقودة فى سنة ١٩٣٦ تلقى على مصر أن تسارع لمعاونة حليفتها إنجلترا إذا وقعت الحرب . ولم يكن أحد فى مصر يتردد يومئذ فى القول بأن هذه المحالفة تدفعنا إلى إعلان الحرب فى صف إنجلترا . وإذا نحن أعلنا الحرب أصبح حتماً أن نحمل أعباءها ، وأن نتعرض لكل ويلاتها . وقد تعرضنا فى الحرب العالمية الأولى ، حرب سنة ١٩١٤ – ١٩١٨ ، لغارات جوية قليلة لأن الطيران الحربى كان لا يزال فى طفولته ، ولأننا كنا محايدين لم نشترك فى الحرب ولم نعلنها . ما بالك وقد تقدم الطيران الحربى ، وأصبح يضارع قوات البر وقوات البحر ؟ ! ثم ما بالك ومصر معرضة لأن تعلن الحرب ! طبيعى إذن أن تشغل أنباء الأزمة الدولية بال كل مصرى ، وأن يشغل بها مجلس الوزراء أكثر من كل مصرى .

وبعث رئيس الوزارة برقيات إلى ممثلينا فى العواصم الأوربية جميعاً كى يوافونا بأنباء الموقف وتطوراته ، وبأدق ما يقفون عليه من المعلومات . وأخذ مجلس الوزراء يجتمع قبل الظهر من كل يوم ، منذ الأسبوع الأول من شهر سبتمبر ، فى مقر الرياسة ببولكلى برمل الإسكندرية ، يستعرض ما تلقاه رئيس الوزراء من وزرائنا فى العواصم المختلفة ، ويتداول فى الموقف على هدى ما تنشره الصحف وما توافينا به هذه البيانات ، ويتذاكر فيما يجب على كل وزير فى وزارته إذا نشبت الحرب .

والحق أن وزراءنا المفوضين أفادونا فى ذلك الوقت بمعلوماتهم أجل الفائدة ، مما جعلنى أتساءل فيما بينى وبين نفسى : لم لا تبلغ إلى الوزراء تقارير الممثلين السياسيين أيام السلم كما تبلغ إليهم فى مثل هذا الظرف ؟ ففيها لا ريب فائدة عظيمة ، وأقل فائدتها شعور الوزير بأن بلاده لا تعيش فى عزلة عن العالم ، بل تتأثر بكل ما يجرى فيه من أحداث سلمية أو غير سلمية ، وأن عليها لذلك أن تكاتف العالم فى مضمار الحضارة ، وأن تساهم بنصيب كريم فى تقدمه ورقيه .

وإن الناس فى أرجاء العالم المختلفة لمشفقون مما عسى أن يتنفس عنه هذا الموقف الدولى الدقيق ، إذ نشرت وكالات البرق أن مستر نيفل تشمبرلن رئيس الوزارة البريطانية قد أبلغ هتلر أنه يريد مقابلته ، وأن هتلر اغتبط بهذا الرأى ، وأن الرئيس البريطانى سيسافر إلى

ألمانيا ليلقى (الفوهرر) فى مقره فى (برختسجادن) . وسافر مستر نيڤل تشمبرلن ، فى منتصف سبتمبر ، طائراً من لندن إلى ميونيخ ، ومن هناك ذهب إلى مقر هتلر والتقى به . واتفق الرجلان على أن تضم ألمانيا السوديت وألا تضم غيرها بغير اتفاق مع الدول الكبرى ، وفى مقدمتها إنجلترا وفرنسا . وعاد الرئيس البريطانى فى الغد مسرعاً إلى لندن ، بعد أن اقتنع الناس فى مشارق الأرض ومغاربها بأنه أنقذ العالم من كارثة فاجعة أظلته نذرها بالسحب القاتمة .

على أن نيفل تشمبرلن لم يسلم من نقد كثيرين على ما فعل ، إذ رأوا اتفاقه مع هتلر تسليماً على طول الخط ، وتشجيعاً للعاهل الألمانى على سياسة الاعتداد بالقوة ، وما تؤدى إليه هذه السياسة من صلف هتلر ، صلفاً ينتهى إلى الحرب وإلى الكارثة العالمية ، فلا يكون تصرف تشمبرلن إلا تأجيلا لهذه الحرب يزداد الألمان فى أثنائه استعداداً على استعدادهم الجهنمى .

وأجاب كثيرون على هذا النقد بأن تأجيل الكارثة ، إن صح أن ما صنعه تشمبرلن لم يزد على تأجيلها ، كان ضرورة محتومة ، لأن إنجلترا وفرنسا لم تكونا مستعدتين لخوض غمار الحرب ، فتأجيلها سنة يستعدان فيها لمواجهة ألمانيا هو خير على أية حال . خير إن وقعت الحرب إذ يكونان أكثر استعداداً لمواجهتها ، وخير أكبر إن أدى هذا الاستعداد لرد ألمانيا عن المضى فى سياسة الاعتداد بالقوة تمهيداً لخوض لظى الحرب .

تنفسنا الصعداء فى مجلس الوزراء ، كما تنفس الناس الصعداء فى مصر وفى كل أرجاء العالم . وعدنا إلى مألوف حياتنا الوزارية ، يباشر كل وزير عمل وزارته ، وينعقد مجلس الوزراء مرة فى كل أسبوع . وانقضى الصيف وعدنا إلى القاهرة مطمئنين إلى أن شبح الحرب قد انقشع ، معتقدين مع ذلك أنه قد يعود ، وأن واجباً أن يقدر المختصون لاحتمال هذه العودة .

وإن مجلس الوزراء لمنعقد يوماً فى الأسابيع الأولى من سنة ١٩٣٩ ، إذ عرض علينا رئيس الوزراء فكرة لم تكن تمر لأحد منا على بال . عرض علينا أن تنضم مصر إلى ميثاق سعد آباد ، الذى تعاهدت فيه تركيا والعراق وإيران وأفغانستان أن تعتبر كل منها أى اعتداء يقع على إحداها واقعاً عليها جميعاً ، فهى تتضامن فى دفعه بكل قوتها . لم يخالجنى أى شك لدى سماع هذا العرض بأن الفكرة من وحى إنجلترا . ولا يخالجنى اليوم شك فى أن الفكرة التى دفعت إلى هذا العرض هى التى دفعت من بعد إلى إنشاء جامعة الدول العربية ، وأن مبعثها يرجع إلى العناية بالدفاع عن الشرق الأوسط . لكن هذا الذى أراه اليوم واضحاً

لم يكن بيناً أمام أحد منا حين حدثنا رئيس الوزارة عن ميثاق سعد آباد . فلم يكن أحد منا يتوقع خطراً من ناحية الشرق . إنما كانت ألمانيا محور هذا الخطر . وقد ضمت ألمانيا بلاد السوديت فى أواخر سبتمبر بعد اتفاق ميونيخ ، ثم ضمت المجر « هنجاريا » وضمت تشيكوسلوفاكيا كلها فى شهر أكتوبر . فإذا أرادت بعد ذلك أن تتجه إلى الشرق كان البلقان طريقها إليه . لكنها إن تخطت تركيا بعد الاستيلاء عليها ، ألفت نفسها أمام قوات فرنسا صاحبة الانتداب فى لبنان وسوريا ، وأمام قوات إنجلترا صاحبة الانتداب فى العراق وشرق الأردن وفلسطين . أية مصلحة لنا إذن فى الانضمام إلى ميثاق سعد آباد إلا أن يمتد حلفنا مع إنجلترا إلى ما وراء حدودنا ، وأن نضطر إذا وقعت حرب إلى دفع قواتنا بعيداً إلى تركيا وإلى العراق وإيران ، وتعريض البلاد بذلك إلى خطر الغارات الجوية وإلى خطر الغزو إذا وقعت حرب عالمية .

مرَّ شىء من ذلك بخاطرى ، حين عرض علينا رئيس الوزارة الانضمام إلى ميثاق سعد آباد ، فاعترضت بأن البلاد الأربعة المشتركة فى الميثاق – تركيا والعراق وإيران وأفغانستان – متجاورة بعضها مع بعض فالعدوان على إحداها يعرض سائرها لامتداد العدوان إليها ، ولها من ثم مصلحة فى التضامن لدفع المعتدى . أما ونحن لا نجاور أياً منها ، بل تبعد أقربها إلينا مئات الأميال عنا ، فلا مصلحة لنا فى الانضمام إلى هذا الميثاق .

وخالفنى فى هذا الرأى بعض زملائى الوزراء محتجين بأن لمصر مصلحة فى تكوين جبهة متضامنة فى هذا الركن من العالم ؛ لأن الحرب فى عهدنا أصبحت ميكانيكية ، ولأن الطيران الحربى أصبح لا يعنى بمئات الأميال ، ولذلك أيدوا فكرة الانضمام إلى الميثاق بمثل القوة التى أيدت بها عدم الانضمام إليه .

وشاركنى فى رأيى جماعة من الوزراء ، فلما عرض الأمر للتصويت انقسم المجلس فريقين متعادلين فى العدد . ولم يكن محمد محمود (باشا) قد أبدى رأيه . لذلك قال : إن هذه المسألة الخطيرة لا تكفى فيها أغلبية صوت واحد . لهذا لا أرى أن أنضم لأى الفريقين ، بل أسحب الموضوع من المجلس . ولما كان وزير الخارجية ، دولة عبد الفتاح يحيى (باشا) مسافراً إلى تركيا عما قريب ، فإنا نرجوه أن يبحث الموضوع بحثاً دقيقاً مع الساسة الأتراك . فإذا عاد بعد ذلك ورأى طرح الموضوع مرة أخرى للمناقشة ناقشناه .

وقد أعجبت أنا بتصرف محمد (باشا) فى هذا الموقف . فهو تصرف حكيم غاية الحكمة . فليس من الطبيعى أن ترتبط مصر بمعاهدة قد تجرها يوماً إلى حرب ضروس

بأغلبية صوته هو . وقد دل الواقع من بعد على بُعد نظره وحكمته ، إذ سافر عبد الفتاح يحيى (باشا) إلى تركيا ثم عاد منها ولم يطرح هذا الموضوع على مجلس الوزراء قط .

ومما يلفت النظر أن هذا الموضوع طرح على مجلس الوزراء ، ونوقش فيه وتم التصويت عليه ، من غير أن يفكر محمد محمود (باشا) بوصفه رئيس الأحرار الدستوريين ، أو يفكر أحمد ماهر (باشا) بوصفه رئيس الهيئة السعدية ، فى ضرورة طرحه على حزبه ليتخذ قراراً فيه ، بل ناقشه كل وزير فى المجلس برأيه الخاص . فكان من الوزراء الدستوريين من قَبِله وكان منهم من رفضه ، وكان من الوزراء السعديين من قبله وكان منهم من رفضه ، وكذلك كان شأن الوزراء المستقلين . وقد استبعده محمد محمود (باشا) من جدول أعمال المجلس حين تساوت أصوات القبول والرفض قبل أن يدلى هو بصوته . ترى لو أنه لم يفعل وقبل الاقتراح أو رفضه ، أفكان يترتب على القرار بقبوله أو رفضه أن يستقيل وزير يخالف القرار رأيه ، أم كانت المسألة تمر كما تمر أية مسألة عادية لا أثر لها فى سياسة الدولة ؟ !

يقف هذا الأمر النظر لأن موضوع الانضمام إلى ميثاق سعد آباد كان يصور تطوراً جديداً فى سياسة مصر الخارجية . فقد كان قوام هذه السياسة فى معاهدة سنة ١٩٣٦ ألا تخرج قوات مصر عن حدود مصر ، وألا تتعدى معاونتها إنجلترا فى حالة الحرب تقديم المساعدة داخل أراضيها . أما هذا الميثاق فيقتضى من ينضم إليه أن يخرج بقواته للدفاع عن أية دولة من دوله يعتدى عليها . أفلم يكن هذا الوضع الجديد جديراً بتدبر أطول وأعمق من جلسة فى مجلس الوزراء ؟ وهلا كان يقتضى أن تستشار فيه الأحزاب ، وأن يكون لها فيه رأى ؟ لم يدر شىء من ذلك بخاطر رئيسى الحزبين المشتركين فى الوزارة ، مع ما كان يبدو من ميلهما للانضمام إلى الميثاق ؛ ولم يدر شىء منه بخاطرنا نحن الوزراء ، وذلك لأن سياستنا الخارجية كانت يومئذ ، وأحسبها لا تزال ، بعيدة عن أن تشغل أذهاننا إلى الحد الذى يجعلنا ننعم الرأى فيها ، ونقدر نتائجها البعيدة والقريبة . ولهذا يعالجها الأكثرون معالجة مرتجلة ولا يفكرون فى مبلغ اتصالها بسياسة البلاد الداخلية وبميزانيتها ، وباقتصادها القومى وبكل مظاهر نشاطها .

لهذا نوقش الموضوع ، واختلف فيه الدستوريون فيما بينهم والسعديون فيما بينهم ، واعتبر هذا الخلاف من العلامات الطيبة التى تدل على السمو بالمسائل القومية فوق الاعتبارات الحزبية ، والتى تشهد بأن الوزارة تعمل وكأنها حزب واحد ، وكأن تعدد الهيئات فيها لا أثر له على سياستها .

وطُرح من بعد موضوع آخر للمناقشة فنُظر إليه بهذه العين المجردة عن الحزبية ، ثم كانت له نتائج خيف فى وقت ما أن يتأثر بها وجود الوزارة ، أو يتأثر بها مركزها أمام الرأى العام على الأقل . ذلك حين عرض أحمد ماهر (باشا) وزير المالية منح شركة بواخر البوستة الخديوية إعانة من مال الدولة تتجاوز مائة ألف من الجنيهات . فقد اعترض بعض الوزراء بأن هذه الشركة ليست مصرية ، وإنما هى شركة إنجليزية فعلا ، وإن كانت مصرية قانوناً ، وكانت تتستر وراء اسم أحمد عبود (باشا) . ودفع وزير المالية هذا الاعتراض بأن الشركة تمصرت بالفعل كما أنها مصرية بالقانون .

وللوقوف على الحقيقة فى هذا الأمر ، عهد مجلس الوزراء إلى الأستاذ سابا حبشى (بك) وزير التجارة والصناعة ، أن يبحث الموضوع وأن يطلع على ملفات الشركة وأن يعرض على المجلس نتيجة بحثه . وقام سابا (بك) بهذا البحث وعرض النتيجة على المجلس بعد عدة أسابيع ، وانتهى من عرضه إلى أنه اقتنع بأن الشركة ليست مصرية بالفعل ، وإن اتسمت بظاهر من المصرية ، وأنها لذلك لا تستحق أن تعاونها المالية المصرية . وكان سابا (بك) وزيراً سعدياً . مع ذلك رد عليه الدكتور أحمد ماهر رئيس الهيئة السعدية يفند حججه ويؤيد مصرية الشركة . واشترك بعض الوزراء فى هذه المناقشة ، ثم طرح رئيس مجلس الوزراء الموضوع للتصويت . وشعر أكثر الوزراء أن رئيس مجلس الوزراء يؤيد وزير المالية فى منح الإعانة ، فأثر ذلك فى رأيهم .

وكان سابا حبشى (بك) يجلس إلى جانبى . وقد رأيته يكتب ورقة ظننت أنه يحصى فيها الأصوات وأصحابها . فلما جاء دوره فى التصويت قام من مكانه وذهب إلى حيث يجلس رئيس الوزراء ودفع إليه الورقة التى كان يكتبها ، فألقى عليها محمد محمود (باشا) نظرة ثم قال فى شىء من الدهشة : « سابا (بك) يقدم استقالته من الوزارة » . وكم أعجبت بسرعة خاطر الدكتور أحمد ماهر إذ قال فور سماعه لهذه العبارة : « يظهر أن سابا (بك) لم يقتنع بالحجج التى قدمتها . فأطلب إذن تأجيل هذا الموضوع حتى يعيد هو دراسته من جديد وينظر فى هذه الحجج ويزنها فى هدوء » . ولما كان وزير المالية مقدم الاقتراح هو الذى يطلب التأجيل ، أجل المجلس نظر الموضوع إلى جلسة مقبلة .

وسافرت إلى الأقصر قبل أن ينظر الموضوع من جديد . وإننى لأسير ذهوباً وجيئة فى شرفة فندق ونتر بلاس ، بعد أن تناولت طعام الغداء ، إذ أقبل سابا (بك) حبشى قادماً من القاهرة . وشاركنى فى السير استمتاعاً بدفء الشمس . وتناول حديثنا موضوع « شركة

البوستة الخديوية » وإعانتها . ورأيته متحمساً لرأيه ، فقلت : « أنت متحمس لرأيك ، والدكتور ماهر متحمس لرأيه ؛ فما قولك أن يقرر مجلس الوزراء إحالة الموضوع إلى لجنة القضايا لتدرسه وتشير برأيها على المجلس . فإن أيدت رأيك رفضت الإعانة ، وإن أيدت رأى الدكتور ماهر منحناها ، ثم لا يكون عليك ولا عليه غضاضة ، ولا يتعرض مجلس الوزراء لقالة المتقولين عند الرأى العام » . ووافقنى سابا حبشى (بك) واعتقدت بذلك أننى وصلت إلى حل كريم نزيه لمشكلة كادت تثير خلافاً عنيفاً فى الوزارة ، وفى أحد الحزبين اللذين تتألف منهما .

فلما عدت إلى مصر ذهبت إلى رياسة مجلس الوزراء ، وتحدثت إلى محمد محمود (باشا) فيما اتفقت مع سابا (بك) عليه . وإذ كانت مسألة الإعانة ستنظر الغد فى مجلس الوزراء ، فقد طلبت إليه إحالة الموضوع إلى رئيس لجنة القضايا ، عبد الحميد بدوى (باشا) ، فأجابنى متجهماً : « كلا ! لابد من الفصل فى الموضوع ، وليفعل سابا ما يشاء . إننى لا أقر طريقته فى الجلسة الماضية بحال . » قلت : « لكن الأمر فى هذا بينه وبين رئيس حزبه الدكتور ماهر (باشا) » — قال : « ولو ، وما كان له أن يواجه ماهر (باشا) بمثل ما واجهه به . فالدكتور ماهر ليس رئيس حزبه وكفى ، بل هو رجل تفاخر به أية أمة يكون وزيراً فيها ، وعلى أيه حال لابد من الفصل فى الموضوع غداً » .

كان محمد (باشا) مغضباً وهو يقول هذه العبارة الأخيرة ، فرأيت الخير فى تحويل مجرى الحديث على أن أعود إليه فى الغد قبل انعقاد مجلس الوزراء . وإننى لكذلك إذ دخل علينا الدكتور أحمد ماهر (باشا) فقلت : « أوثر أن أتركـكما تتحدثان فيما تريدان » : وقال الدكتور ماهر : « ليس بيننا عليك سر . عند ذلك قال محمد (باشا) : « قل له يا هيكل (باشا) ما جئت تعرضه علىّ » . فأعدت على الدكتور ماهر ما اتفقت أنا ووزير التجارة عليه من إحالة إعانة « البوستة الخديوية » على بدوى (باشا) . ولم أكد أتم حديثى حتى قال ماهر (باشا) : « هذا أحسن حل للموضوع ، وأنا موافق عليه تمام الموافقة » . وقال محمد (باشا) : « مادام الأمر كذلك ، فسنحيل الموضوع غداً إلى رئيس لجنة القضايا » .

وأحيل الموضوع إلى بدوى (باشا) وبقى عنده إلى أن استقالت الوزارة .

* * *

كانت المسائل تعرض إذن على مجلس الوزراء فلا يتقيد أعضاؤه فيها برأى حزبى ، بل

يناقشها كل وزير حسبما يرى ؛ فيختلف الدستوريون ، ويختلف السعديون ، ثم يقر المجلس رأياً ينتهى خلافهم عنده . لهذا حسب بعضهم من الخير أن تندمج الهيئتان ، الدستورية والسعدية ، فى هيئة واحدة ، يكون محمد محمود (باشا) رئيسها ، والدكتور أحمد ماهر نائب الرئيس ، وراقت هذه الفكرة بعض الجهات فشجعت عليها . ولم ير الأحرار الدستوريون بالفكرة بأساً ما دام رئيس الهيئة الجديدة سيكون رئيسهم . لكن الفكرة لقيت مقاومة عند السعديين . فقد كان بعض زعمائهم يؤمن بأنهم ورثة سعد زغلول ، وبأنهم سيتغلبون على النحاس (باشا) ما داموا محتفظين باستقلالهم ، فأما إذا انضموا إلى الدستوريين فقد ضاعت عليهم الفرصة لأن النحاس (باشا) يظل عندئذ الوارث الوحيد لسعد زغلول . وتشبث أصحاب هذه الدعوة بها تشبثاً لم يكن يسيراً على زملائهم التغلب عليه ، ولذلك استبعدت فكرة اندماج الحزبين ولم يفكر فيها من بعد أحد .

وما كان للهيئتين أن تندمجا وقد أثبتت الأيام أن اشتراكهما فى الوزارة لم يزل ما بينهما من تنافس دل عليه فى وضوح حادث وقع برغم تضامنهما ضد الوفد . فقد استغل السعديون هذا الحادث استغلالا تساءل الأحرار الدستوريون عن المقصود منه . ذلك حادث مزرعة الجبل الأصفر التابعة لوزارة الزراعة . فقد كانت هذه المزرعة الحكومية الكبيرة تنتج فواكه تباع كل عام بآلاف الجنيهات بعد طرحها فى المزاد العلنى . وتم المزاد فى تلك السنة كما كان يتم فى السنوات التى قبلها ، واعتمده رشوان محفوظ (باشا) وزير الزراعة . ثم جرت الأقاويل بأن إجراءات المزاد لم تكن سليمة ، وبأن مزايدين تقدموا تلغرافياً بزيادة كبيرة على العطاء الأخير ، فلم تعرهم وزارة الزراعة بالا تشبثاً منها ، فيما قيل ، بإرساء المزاد على شخص معين . وإن الناس ليتحدثون فى هذا الأمر ، إذ تقدم إلى مجلس النواب استجواب عن هذه الصفقة من أحد النواب السعديين ، المفروض فيهم أنهم يؤيدون الوزارة . وعجب كثيرون لهذا التصرف ، وتساءل بعضهم : « ما بال المعارضين الوفديين لم يقدموا هذا الاستجواب وقدمه السعديون ؟ » وإننى لأشيع يوما جنازة أحد الكبراء إذ همس فى أذنى زميلى حسين سرى (باشا) وزير الأشغال ، وكان يسير إلى جانبى ، بأن الملك يرى أن يستقيل رشوان (باشا) محفوظ من الوزارة محافظة على نزاهة الحكم . وأن رسالة بهذا المعنى أبلغت إلى محمد محمود (باشا) . وبعد أيام من هذا الحديث قدم رشوان (باشا) استقالته من الوزارة ، وقبل مجلس الوزراء الاستقالة ، وندب حسين سرى (باشا) وزيراً للزراعة إلى أن يعين وزير لها ، وطلب إلى سرى (باشا) أن يجرى تحقيقاً دقيقاً فى مزاد مزرعة الجبل الأصفر . وندب سرى (باشا)

محمد رياض (بك) المستشار الملكى بلجنة القضايا لإجراء هذا التحقيق .

كان طبيعياً أن يحل حر دستورى فى وزارة الزراعة مكان رشوان محفوظ (باشا) الحر الدستورى ولذا اقترح محمد محمود (باشا) يوماً على مجلس الوزراء أن يعين إبراهيم دسوقى أباظه (بك) وزيراً للزراعة . ومثل هذا الاقتراح يذكر عادة أمام المجلس للعلم . لكن الأمر فى هذه المرة اختلف عما جرت به العادة . فقد اعترض حسن (باشا) صبرى على تعيين دسوقى (بك) أباظه وزيراً ، وهدد بالاستقالة من الوزارة إذا تم هذا التعيين قائلاً : إذا دخل دسوقى (بك) من هذا الباب فأنا أخرج من الباب الآخر . وسئل عن سبب اعتراضه فلم يذكر إلا أن دسوقى (بك) كان يدفع للمرشحين فى الانتخابات من الأحرار الدستوريين مالاً . ولما قيل له – إن دسوقى (بك) سكرتير الحزب . وإنه كان يشرف على عملية الانتخاب لحساب الحزب – لم يغير موقفه ، بل أصر عليه . وتولتنا الدهشه لهذا الإصرار وبخاصة لأننا كنا مقتنعين بأن محمد (باشا) لم يعرض اسم دسوقى (بك) على مجلس الوزراء إلا بعد أن اتفق عليه مع القصر ، على أن محمد (باشا) آثر أن يرجئ تعيين وزير الزراعة على أن تحدث فى الوزارة ثغرة باستقالة حسن صبرى (باشا) ، وقد تكون لهذه الثغرة من بعد نتائج غير محمودة .

وظل منصب وزير الزراعة بعد ذلك شاغراً زمناً غير قليل ، ثم عين فيه محمد (بك) رياض ، وكان قد انتهى من تحقيق مزرعة الجبل الأصفر إلى أن رشوان (باشا) لا تشوب نزاهته شائبة ، أما الاستجواب الذى قدمه أحد النواب السعديين فيها فكان قد انتهى بالانتقال إلى جدول الأعمال بعد أن أجاب رئيس الوزراء عليه بأن المسألة موضوع الاستجواب أصبحت محل تحقيق .

* * *

بينا يشغل حديث الاستجواب وموضوعه الأذهان ، نبت فى الجو موضوع آخر أشد لفتاً لنظر المشتغلين بالسياسة العامة . ذلك موضوع فلسطين . فمنذ سنة ١٩٣٦ نشبت فى هاه البلاد المقدسة المتاخمة لمصر ثورة عنيفة غاية العنف قام بها أهلها العرب ضد الوطن القومى اليهودى الذى كفلته السياسة البريطانية بتصريح أذاعه وزير خارجيتها ، سير آرثر بلفور فى ١١ نوفمبر سنة ١٩١٧ ، فكان صدوره مثار احتجاجات ومؤتمرات وفورات متصلة فى أرض المعاد . وكانت ثورة سنة ١٩٣٦ أعنف ما حدث . فلما لم تؤد إلى النتيجة المرجوة منها

دعا المشتغلون بالمسألة الفلسطينية إلى مؤتمر بالقاهرة فى أكتوبر سنة ١٩٣٨ ولم تكن الحكومات العربية تأخذ بنصيب فى هذه المؤتمرات العربية ، بل كانت تقف منها موقف الحياد . لكن محمد (باشا) محمود رأى أن تبدى وزارته العطف على هذا المؤتمر ، فدعا المؤتمرين إلى وليمة كبرى ألقى فيها خطاباً أيد فيه مطالب العرب من أهل فلسطين تأييداً حاراً .

وظن الناس أن ينتهى هذا المؤتمر إلى ما تنتهى إليه المؤتمرات كلها : إلى قرارات توضع ويوافق عليها المؤتمر ، ثم ينصرف كل مشترك فيه إلى وطنه . وصدق هذا الظن على المؤتمرين ، لكنه لم يصدق على الموضوع الذى عقد المؤتمر من أجله . فإنجلترا كانت قد أوفدت لجنة لبحث مطالب العرب فى فلسطين ، والتماس الوسيلة للتوفيق بين العرب واليهود توفيقاً عادلا فى نظر اللجنة . ودعت الحكومة البريطانية بعد ذلك إلى مؤتمر مائدة مستديرة ، يحضره رجالات العرب ، يبحثون فيه مع الساسة الإنجليز عن حل لهذه المشكلة العويصة . وكان محمد محمود (باشا) يريد أن يسافر بنفسه إلى هذا المؤتمر ، راجياً أن يكون له فخر المشاركة فى تفريج أزمة العرب من أهل البلاد المقدسة . وكان الرجل مغتبطاً بما يرجو أن يقوم به من ذلك أيما اغتباط . لكننا فوجئنا فى اللحظة الأخيرة بأن رئيس الوزارة لن يمثل مصر فى مؤتمر هذه المائدة المستديرة ، بل يمثلها على ماهر (باشا) رئيس الديوان الملكى . وسافر على (باشا) ماهر مصطحباً معه عبد الرحمن عزام (بك) . ، وأسندت رياسة الديوان الملكى بالنيابة إلى كامل (باشا) البندارى وكيل الديوان .

ما سبب هذا الانقلاب المفاجئ ؟ ! وإذا كانت مشاغل رئيس الوزارة فى مصر تحول بينه وبين السفر إلى إنجلترا ، فلماذا لم يسافر وزير الخارجية ، عبد الفتاح يحيى (باشا) ؟ ! لقد كان هذا هو الطبيعى ، ولم يكن طبيعياً أن يسافر رئيس الديوان فى مهمة قد تترتب عليها مسئولية سياسية ، وهو بحكم مركزه ، وبحكم تعيينه بأمر ملكى بغير رأى الوزارة ولا اقتراحها ، لا يشارك الوزارة فى المسئولية الدستورية . لكنك إن تلتمس تفسيراً دستورياً لهذا الأمر ، فتفسيره أن الوزارة هى التى انتدبت على ماهر (باشا) ، فهو لا يسافر بصفته رئيساً للديوان ، بل بصفته نائباً عن الوزارة ، والوزارة تحمل لذلك مسئولية أعماله . هذا هو التحليل الدستورى . أتراه متفقاً مع الواقع ؟ أما أنا فلم أعلم أن الوزارة ندبت على (باشا) ماهر لهذه المهمة ، لأن هذا الندب لم يعرض على مجلس الوزراء .

لم ينته على ماهر (باشا) من مهمته فى [illegible] نتيجة . لكن [illegible] أدى فى [illegible] أفكار لم يكن هو بعيداً عن [illegible]

ألا تنسب إلى القصر ، وألا ينسب إليه هو أنها تصدر عنه أو تلقى تشجيعه . راجت فكرة الدم الجديد فى الوزارة ، ونظرية النظام الإسلامى فى الحكم ، ونظرية الإصلاح الدكتاتورى السريع ، وأشباهها . صحيح أن هذه الأفكار كانت تقال قبل سفر رئيس الديوان إلى إنجلترا ، لكنها كانت تقال على شيء من الاستحياء . أما بعد سفره فقد نشطت الدعاية لها ، ولم يكن القصر يأبى أن تنسب إليه .

كنت أشهد ذات مساء رواية غنائية تقوم بها فرقة إيطالية على مسرح الأوبرا بالقاهرة . وصادف أن كان صديقى كامل (باشا) البندارى ، وكيل الديوان الملكى ورئيسه يومئذ بالنيابة يشهد هذه الرواية . والتقينا فى فترات ما بين الفصول فى غرفة الاستراحة ، فحدثنى فيما كان يروج من بعض هذه الأفكار ، وبخاصة فى نظرية النظام الإسلامى للحكم . وقلت له يومئذ : لكن الدستور المصرى يختلف فى طائفة من أسسه عن هذا النظام الذى تحدثنى عنه . وأجاب : كلا ؛ فالدستور المصرى يؤيد النظام الإسلامى فى الحكم ويؤكده . قلت : « كيف يصح هذا ومن أسس الدستور المصرى حرية الاعتقاد ؛ أى أنه يجيز للمسيحى أن يرتد عن مسيحيته إلى الإسلام من الأديان أو المذاهب المختلفة فى أمر العقيدة ، كما يجيز للمسلم أن يرتد عن إسلامه إلى المسيحية أو غير المسيحية من الأديان أو المذاهب المختلفة فى أمر العقيدة – بينما يقضى الإسلام بعقاب المرتد عنه بالإعدام ؟ ! وكيف يصح هذا والدستور المصرى ينص على أن الدولة المصرية ملكية وراثية فى أسرة محمد على ، بينما كانت الخلافة الإسلامية شورى بين المسلمين ، حتى كان الخليفة القائم يأخذ البيعة لابنه قبل وفاته ، ثم يقول الفقهاء إن مثل هذه البيعة غير صحيحة شرعاً ؟ وكيف يصح هذا والدستور المصرى يقضى باحترام المعاهدات التى تعقدها مصر ، ومعاهدة مونترو التى عقدت فى سنة ١٩٣٧ وألغت الامتيازات الأجنبية فى التشريع ومهدت لإلغائها فى القضاء تنص على أن يجرى التشريع فى نطاق المبادئ المقررة عند الأمم الغربية التى وقعت تلك المعاهدة حتى لا يكون تمييز مجحف بين المصريين والأجانب ، ومبادئ التشريع الغربى لا تتفق كلها مع النظام الإسلامى ؟ » وأجابنى البندارى (باشا) : كل هذه تفاصيل يمكن التوفيق بينها وبين النظام الإسلامى ، وليس فى تعارضها معه ما يجعل هذا التوفيق مستحيلا .

قبيل عودة على (باشا) ماهر من لندن ، ولمناسبة رأس السنة الهجرية ، أذاعت محطة الإذاعة اللاسلكية للحكومة المصرية بياناً ألقاه الملك موجهاً إلى الشعب ، على نحو ما كان يحدث فى الأعوام السابقة . جاء فيه أن جلالته يرث عن والده العظيم رأيه ، فلا يستطيع

أحد أن يزحزحه عنه . وقد تساءل الناس عن مرمى هذه العبارة فى هذه المناسبة . فلما عاد على (باشا) ماهر من لندن شاع فى الأوساط المختلفة أنه موشك أن يستقيل من رياسة الديوان ، وقيل إنه طلب إليه وهو فى لندن أن يستمع إلى الإذاعة الملكية ، وأنه استدعى فور وصوله إلى الإسكندرية عائداً من لندن لمقابلة الملك بالقاهرة ، وأن جلالته واجهه بأنه المقصود بالعبارة التى جاءت فى الإذاعة الملكية ، وأنه علم من مصادر يثق بها أن البندارى (باشا) هو الذى كتب الإذاعة أو أوحى على الأقل بها ، ولذلك صح عزمه على الاستقالة ، ثم قيل إنه لن يعدل عنها إلا إذا خرج البندارى (باشا) من الديوان . وتولى الناس مما سمعوا من ذلك أشد العجب ، وذكر كثيرون منهم ما كان من أزمة حين كان محمد محمود (باشا) يؤلف الوزارة التى أعقبت الانتخابات سببها أنه لم يرشح كامل (باشا) البندارى للوزارة ، لأنه رجل على (باشا) ماهر .

وعجبت كما عجب غيرى ، وعز علىّ موقف صديقى البندارى (باشا) ، وحاولت أن أقوم بين الرجلين بالوساطة . ورحب كامل (باشا) بهذه الوساطة وشجعنى عليها وتمنى لو تنجح ، وأكد لى أن ما يقال من أنه انتهز فرصة غياب على (باشا) ماهر بالعاصمة الإنجليزية ليتقرب إلى الملك على حسابه لا أساس له من الصحة ، وأنه لا ينسى موقف على (باشا) حين اختاره وكيلا للديوان الملكى . أردت أن أقوم بالوساطة بين الرجلين وفاء لصديقى ونفياً لتهمة وجهها إلىّ عقب تعيينه وكيلا للديوان بعد أن لم يعد وزيراً معنا .

فعلى الرغم من أننى ذهبت إذ ذاك إلى داره وتركت له بطاقة تهنئة بمنصبه الجديد أظهر الغضب منى وانقطع عنى فلما كنا فى صحبة الملك حين سفره إلى مصيفه بالإسكندرية دعوته لتناول طعام الغداء معاً غداة ذلك اليوم ، وسألته حين اجتمعنا عن سبب تغيره علىّ ، فقال : إنه كان يطمع فى أن يحملنى الوفاء على ألا أشترك فى الوزارة إذا لم يكن هو وزيراً فيها . قلت : ولكنك تعلم أننى حاولت إقناع محمد محمود (باشا) بترشيحك ، وأنه رشحك للوزارة . قال نعم : أعلم أنه رشحنى . فقد كان اسمى فى كشفين من أحد عشر كشفاً قدمها . قلت : وأنت تعلم أن محمد (باشا) رئيس الوزارة هو كذلك رئيس حزبى ، فإذا دعانى لمعاونته فليس من حقى أن أتخلى عن هذه المعاونة . وكان جوابه : أنا أفهم الوفاء على صورة أخرى . قلت : لقد وفيت لك فرشحك محمد (باشا) للوزارة ، فإذا حدثت بعد ذلك ظروف لا علم لى بها فلا تثريب علىّ . وانتهت قطيعته ، وعدنا إلى سابق ودنا .

فلما أصر على (باشا) ماهر على ألا يبقى رئيساً للديوان إذا بقى البندارى (باشا) وكيله ،

ذهبت إلى على (باشا) ماهر فى قصر عابدين وذكرت له ما أكده لى البندارى (باشا) من أنه يحفظ وده ويحفظ جميله ، وأن ما أبلغ إليه من أن البندارى (باشا) انتهز فرصة غيابه ليتقرب إلى الملك على حسابه لا أساس له من الصحة . لكننى ألفيت الرجل ممتلئاً حفيظة ، مقتنعاً كل الاقتناع بأن البندارى (باشا) لم يحفظ عهده فى غيابه ، ويؤكد أن ما لديه من معلومات فى هذا الأمر لا يتطرق إليه الريب ، ورأيت أن وساطتى لم تنجح . فأسفت ثم لم يغن الأسف شيئاً .

وعرفت بعد ذلك أن محمد محمود (باشا) قابل الملك وذكر له أنه إذا لم يكن بد من ترك أحد الرجلين القصر فرأيه ألا يكون هذا الرجل على (باشا) ماهر وله من سابقة فى خدمة الملك وفى خدمة والده ماله . وعلى ذلك عين البندارى (باشا) وزيراً مفوضاً لمصر فى « بروكسل » .

أفكان صحيحاً ما نسب إلى البندارى (باشا) ، برغم تأكيده لى أنه غير صحيح ؟

لم أصدق أن نيته اتجهت يوماً إلى الوقيعة فى على ماهر (باشا) . ويحملنى على الظن بأن الوشاة جسموا الأمر فجاوز الحقيقة ما حدث بينى وبين صديقى بهى الدين بركات (باشا) بعد انتخابه رئيساً لمجلس النواب ، وبعد أن توليت أنا وزارة المعارف فقد ذكرت فى الفصل السابق أنه لما عين مجلس الوزراء محمود (بك) الدرويش سكرتيراً عاماً لوزارة المعارف . بناء على اقتراح من بهى الدين بركات (باشا) فى أثناء وزارة الانتخابات . غضب موظفو المعارف لهذا التعيين لأن الدرويش (بك) ليس من رجال التعليم . فلما كان تعديل الوزارة . طلبت إلى محمد محمود (باشا) إن أنا توليت وزارة المعارف أن يجنبنى هذه المشكلة ، فوعدنى بنقل الدرويش (بك) إلى وزارة المالية . ولم يتم هذا النقل إلا بعد زمن غير قليل . وفى هذه الأثناء علمت أن بهى الدين (باشا) غاضب منى ، وأن قوماً أبلغوه أننى لم أحسن معاملة الدرويش (بك) . وأننى أنا الذى طلبت أن ينتخب هو رئيساً لمجلس النواب لأتولى أنا وزارة المعارف . وهذا تصوير لا صحة له على الإطلاق . فلما علمت بغضب بهى الدين (باشا) طلبت إلى من أخبرنى بغضبه أن يبلغه أننى أعتذر إليه سواء كنت أنا المخطئ ، أو كان هو المخطئ ، أو كان الواشى بيننا المخطئ ، فإننى لا أستطيع أن أهدر صداقة عقدت منذ الصبا أو أخون عهدها . أما وقد حدث هذا بينى وبين بهى الدين ، فمن حقى أن أذكر أن البندارى (باشا) لم يدر بخاطره أن يخون لعلى (باشا) ماهر عهداً أو يجحد له جميلا .

كيف بلغ الوشاة إذاً أن يفسدوا بين رئيس الديوان ووكيله إلى حيث لا تنجح فى إصلاح ذات بينهما وساطة ؟ ليست لدى معلومات أبنى عليها حكماً . وغاية ما أستطيع استنتاجه أن

الناس ظنوا أن لعلى (باشا) ماهر ، من السلطان النافذ فى أمور الدولة ، ما أدى إلى تضمين الإذاعة الملكية فى رأس السنة الهجرية العبارة التى سبقت إلى ذكرها ، وأن على (باشا) ماهر أعتقد أن للبندارى(باشا) يداً فى هذا التضمين ، فتغيرت نفسه على وكيله تغيراً جعل تعاونهما مستحيلا .

والواقع أن هذه العبارة التى تضمنتها الإذاعة الملكية لا تنهض حجة بذاتها على أن للبندارى (باشا) يداً فيها . فمن الطبيعى أن تصدر عن ملك شاب لم يبلغ العشرين من سنه ، له ما لفاروق من اعتداد بنفسه لم تصقله التجارب .

لست أجهل أن هذا الاعتداد بالذات كانت تغذيه من يومئذ بطانة أحاطت بالملك منذ اعتلى العرش ، وكانت إلى جواره قبل ذلك حين بعث به والده إلى إنجلترا يتلقى العلم فى معاهدها . ولعل هذه البطانة لم تطب نفساً بسلطان على (باشا) فى القصر ، ولعل الملك كان يود لو استطاع التخلص منه . لكن الظرف لم يكن مهيأ يومئذ لهذا الغرض . لذلك آثر الصبر حتى تحين الفرصة لإقصاء رجل يحسب أن له على الملك يداً تجعله فى القصر الآمر المطلق .

ولقد أدى اعتداد الملك الشاب بنفسه إلى أن ساءت علاقات القصر بالسفارة البريطانية فى كثير من الأحيان ، فأدى ذلك إلى حفيظة فى نفس السفير لم يخفها فى مناسبات عدة .

دعا الدكتور على (باشا) إبراهيم ، وكان عميد كلية الطب إذ ذاك ، إلى مأدبة عشاء بفندق سميراميس تكريماً للأطباء الإنجليز الذين حضروا من إنجلترا أعضاء لهيئة الامتحان فى كليته . وكان ذلك فى شهر مايو . ودعيت أنا إلى هذه الحفلة بوصفى رئيس الجامعة الأعلى ، ودعى إليها السير ما يلز لامبسون السفير البريطانى . فلما كنا بعد العشاء وقف السفير يتحدث إلى الدكتور نجيب محفوظ (باشا) ، الطبيب الكبير الذى أشرف على وضع الملكة فريدة . وأشار الدكتور محفوظ (باشا) إلى سعة اطلاع الملك سعة لاعهد بمثلها لمن كان فى سنه ، فرد عليه السير ما يلز قائلا : ولكنه سطحى للغاية ، ثم قال : وما رأى وزير المعارف ؟ وكان جوابى : أنه ملكنا . . ولم يعقب السفير على ما قلت بكلمة . لكن حديثه دل على أن العلاقة بينه وبين الملك لم تكن علاقة مودة متبادلة .

أتاح هذا الود المفقود بين الملك والسفير فرصة ذهبية لطائفة من بطانة الملك كى تفسد الجو بينه وبين رئيس الوزراء . فقد كانوا يحدثونه بأن محمد (باشا) محمود يتمتع بتقدير الإنجليز واحترامهم ، وأنه يعتز بهذا التقدير وهذا الاحترام . وكان الملك يشعر يومئذ بأن

محمد (باشا) ومن هم فى مثل سنه من ساسة مصر ينظرون إليه نظرة الأب لابنه الشاب . ولم يكن الملك يرضى عن هذه النظرة . فهو صاحب العرش وأكبر رجل فى الدولة برغم سنه ، وهو لذلك لا يقل عن أى من هؤلاء الساسة حكمة وبعد نظر . وقد شعر محمد (باشا) بهذا الجو يتكثف حوله ، وقدر لذلك أنه لن يستطيع البقاء فى الحكم طويلا .

ذكر لى خشبه باشا ، وزير العدل يومئذ ، أنه سمع من الملك نقداً شديداً لوزارته ففكر فى تقديم استقالته وعرض الأمر على محمد (باشا) فقال له : لا تعجل فعما قريب تستقيل الوزارة كلها .

استهل الصيف فانتقل الملك إلى الإسكندرية ، ثم انتقلت الوزارة إلى مصيفها ببولكى . وكنت أشعر إذ ذاك بالحاجة إلى الاستجمام بعد مجهود متصل خلال ثمانية عشر شهراً فى الوزارة . وفكرت فى الاصطياف أسابيع بلبنان . وفاتحت رئيس الوزارة فى الأمر فكان جوابه : لا مانع عندى إذا سمح الملك ، فاطلب إلى الأمين بالقصر أن يبلغ الملك ما تريد . وعجبت لهذا الجواب لأن مجلس الوزراء هو الذى ينتدب من يتولى أعمال الوزير فى غيابه ، فالطبيعى أن يكون صاحب الرأى فى إجازة الغياب . لكننى لم أجد بداً من النزول على ما طلب رئيس الوزراء اقتناعاً منى بأن التقاليد تقتضيه . وطلبت إلى إسماعيل (بك) تيمور أن يستأذن الملك فى سفرى إلى لبنان وأنا لا أشك فى أن طلبى سيجاب .

وإننى لأنتظر مع زملائى الوزراء أمام أحد مساجد الإسكندرية لنصلى الجمعة فى صحبة الملك ، إذ جاء إلىّ تيمور (بك) وأخبرنى أنه يأسف إذ يبلغنى أن الملك لم يأذن بسفرى . ونقلت ذلك إلى رئيس الوزراء فقال : حسبك إذن أن تصطاف معنا بالإسكندرية

عرفت من بعد لماذا طلب محمد (باشا) أن يعرض أمين القصر أمر أجازتى على الملك . فقد طلب (رفعته) إلى الملك أن يسافر إلى أوربا مستشفياً هذا الصيف فاعتذر الملك بأن البلاد بحاجة إلى بقاء (رفعته) بها ، وذلك برغم أنه كان بحاجة حقاً إلى الراحة والاستشفاء ، بعد ثمانية عشر شهراً قضاها فى مجهود مضن للأعصاب وللصحة أيما إضناء . لقد كان فى فترة الانتخابات يقضى معظم الليل ، وإلى ساعة مبكرة من الصباح ، مع لجنة الترشيحات . ثم إنه سافر يجوب بلاد الصعيد ، وينزل فى كل بلدة ترسو عليها الباخرة النيلية التى كانت تقله . فلما تمت الانتخابات ، واجهته أزمة تأليف الوزارة الجديدة على النحو الذى سبقت إلى بيانه ؛ ثم إنه عدل وزارته بعد ذلك وأشرك فيها السعديين . ولم يكن الجو صفواً من حوله فى يوم من الأيام ، بل كان يواجه شتى المتاعب فى كل حين . وهذه المتاعب كلها تضنى

الأعصاب . ومحمد (باشا) رجل يعيش بأعصابه . لذلك تأثرت صحته فلم تكن بعد هذه الشهور الطوال على ما ينبغى .

ولقد كان يخفى عنى وعن أكثر الوزراء ما يلقاه من متاعب وعقبات ، ولم يكن يفضى بها لبعض أصفيائه إلا فى النادر . ولقد كان يشعر فى هذا الصيف من سنة ١٩٣٩ بأن المتاعب والعقبات تتراكم أمامه لغير علة تقتضى قيامها ، بله تراكمها ، فكان يزيده شعوراً بأن الأمور ليست ميسرة أمامه .

وإننى لفى بهو الفندق ، ظهر يوم الجمعة الثانى عشر من أغسطس ، إذ لقيته مصادفة ، فقال لى بعد أن حييته : لقد قدمت استقالة الوزارة .

ولم يدر بخاطرى أن أسأله عن سبب تقديمها . على أننى علمت بعد قليل أن سعيد (باشا) ذو الفقار ، كبير الأمناء ، جاء إلى فندق وندسور حيث كان ينزل محمد (باشا) ، وأن رئيس الوزارة طلب إليه أن يبلغ الملك استقالته لأنه علم أن على (باشا) ماهر يتصل بأشخاص يعرض عليهم الاشتراك معه فى وزارة جديدة . وقال رجال القصر إن الملك هو الذى أوفد سعيد (باشا) ذو الفقار يطلب إلى محمد (باشا) أن يستقيل حرصاً على صحته .

ولما علمت أن على ماهر (باشا) هو الذى يؤلف الوزارة الجديدة . ذكرت مشورة محمد محمود (باشا) على الملك ، عندما اشتد الخلاف بين على ماهر (باشا) وكامل (باشا) البدارى ، أن يحتفظ الملك بعلى (باشا) ؛ وساءلت نفسى : أكان ما حدث اليوم رداً للجميل ، أم أن السياسة لا تعرف عاطفة ولا جميلاً ؟ ! أم أن الملك فضل رياسة على (باشا) ماهر للوزارة على رياسته للديوان ؟ . .

ولم يجر ذكر للدكتور أحمد ماهر (باشا) ورياسته الوزارة فى هذه المناسبة كما ذكر اسمه قبيل إقالة النحاس (باشا) فى الأسابيع الأخيرة من سنة ١٩٣٧ ؛ وسبب ذلك أن صحف الوفد نسبت إليه تصرفات خاصة بالبنك التجارى حققتها النيابة ثم رفعت دعوى القذف على تلك الصحف إلى محكمة الجنايات .

* * *

أزمع محمد محمود (باشا) السفر إلى مرسى مطروح يستجم بها بعد استقالته وعلمنا أنه سيستقل إليها باخرة من بواخر خفر السواحل تكون أكفل لراحته من القطار ومن الطائرة ومن السيارة .

وفى عشية سفره اجتمعنا حوله فى بهو الفندق فذكر لنا أنه يرحب بعلى (باشا) ماهر رئيساً للوزارة ، وأنه يوافق تمام الموافقة على أن يشترك الأحرار الدستوريون معه ، وأن يبقى الوزراء الدستوريون فى مناصبهم ، وأن يشغل أحمد (بك) عبد الغفار منصب وزير الزراعة مكان رشوان (باشا) محفوظ . وأنه عهد إلى الدكتور أحمد ماهر (باشا) رئيس الهيئة السعدية ووزير المالية فى وزارته ، ليقوم مقامه فى مفاوضات تأليف الوزارة برياسة على ماهر (باشا) .

وذهبنا صبح الغد إلى الميناء وصعدنا إلى الباخرة ، وودعنا محمد (باشا) فى سفره إلى مرسى مطروح ، وتمنينا له تمام الشفاء وموفور العافية . وأقلعت الباخرة بالرجل الذى شغل مصر عشرين سنة كاملة خادماً لها مجاهداً فى سبيل سيادتها واستقلالها .

وكانت استقالته من الحكم هذه المرة آخر عهده به .

وعدنا إلى مكاتب الوزارة فى بولكلى ننتظر ما يكون من تطورات الموقف فى أمر الوزارة الجديدة .